اليوم .. يقر النظر في تمديد فترة المجلس الحالي لمدة عامين

مجلس النواب يعبر عن تقديره للدور الوطني الكبير لفخامة الرئيس في رعاية الحوارات بين الأحزاب

صنعاء / سبأ :

أقر مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي النظر في الطلب المقدم من رؤساء الكتل البرلمانية للأحزاب والتنظيمات السياسية الممثلة في مجلس النواب وعدد من أعضاء المجلس في جلسته التي سيعقدها اليوم الخميس، بناءً على عرض هيئة رئاسة المجلس والمتضمن اتخاذ الإجراءات الدستورية اللازمة لتعديل المادة 65 من الدستور بما يسمح بتمديد فترة مجلس النواب الحالي لمدة عامين، وبما يمكنه من القيام بصلاحياته ومهامه خلال المدة المذكورة لإجراء عدد من الإصلاحات الدستورية والقانونية المطلوبة .

المصادقة على اتفاقية قرض مشروع إمدادات المياه والصرف الصحي بمدينة الحوطة

وقد عبر رئيس مجلس النواب عن تقديره العالي وكافة اعضاء المجلس والكتل الحزبية البرلمانية لفخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية على الدورالوطني الكبير الذي يضطلع به وكعادته في رعاية الحوارات التي جرت وتجري بين الاحزاب والتنظيمات السياسية في سبيل الوصول الى النتائج التوافقية فيما بينها، وتحمل الكثير من المعاناة والصبر في سبيل تحقيق ذلك بصفته رئيسا للدولة وراعيا لنجاح التجربة الديمقراطية.. موضحا ان ذلك ينطلق من حرص فخامته الشديد على مشاركة الجميع بالنهوض بهذه التجربة الرائدة وعلى مصلحة الوطن والمواطن اليمني ومن اجل تثبيت دعائم الأمن والاستقرار، وتهيئة ظروف اكثر ملاءمة لمواصلة عملية التنمية والإصلاحات الشاملة.

ولفت يحيى علي الراعي الى ان مجلس النواب قد حقق خلال الفترة الماضية نجاحات كبيرة في الجانبين التشريعي والرقابي وفي مقدمة ذلك انجاز العديد من التشريعات المتعلقة بتعزيز الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية، وكذا المتصلة بترسيخ النهج السياسي الديمقراطي لليمن.. معربا عن ثقته بان الجهود المشتركة والعمل بروح الفريق الواحد ستتضاعف خلال الفترة القادمة من اجل تحقيق المزيد من المكاسب ولمصلحة شعبنا ووطننا اليمني وتقدمه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الشامل .

الى ذلك صادق المجلس على اتفاقية القرض الموقعة بين حكومة بلادنا والبنك الإسلامي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع إمدادات المياه والصرف الصحي لمدينة الحوطة بمحافظة لحج بمبلغ ستة ملايين و 290 الف دينار اسلامي ، اي مايعادل 10 ملايين و 91 الف دولار امريكي ، بهدف تحسين الظروف البيئية والصحية والحياتية للسكان بمدينة الحوطة محافظة لحج من خلال توفير المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي .

جرى ذلك بعد ان ناقش المجلس هذه الاتفاقية في ضوء تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي الخدمات والتنمية والنفط وبعد التزام الجانب الحكومي بتوصيات المجلس ممثلا بوزير المياه والبيئة الدكتور عبدالرحمن فضل الارياني.

وقد أكد المجلس في توصياته الموجهة للحكومة على الالتزام ببنود وشروط هذه الاتفاقية وبما يضمن سرعة وجودة التنفيذ وفق الفترات المحددة وتخصيص مساهمة الحكومة وافرادها من المبلغ الاجمالي المعتمد للوحدة التنفيذية للمدن الحضرية.

وحث الجهات ذات العلاقة على الاسراع بحيازة وتسليم الأرض الخاصة بمحطة معالجة مياه الصرف الصحي واتخاذ كافة التدابير الضرورية للحصول على كل ما يتعلق بها من حقوق وفقاً للقوانين النافذة وبما يضمن نجاح المشروع، والبحث عن مصادر تمويل لإعداد الدراسات والتصاميم لتنفيذ شبكات المياه والصرف الصحي للقرى والتجمعات السكانية القريبة من محطة معالجة مياه الصرف الصحي وتلك المحيطة بمدينة الحوطة والتنفيذ في اقرب وقت ممكن.

وشدد المجلس على سرعة إنجاز الدراسة الخاصة بالأثر البيئي لمحطة المعالجة قبل البدء بتنفيذ شبكات الصرف الصحي وموافاة المجلس بنسخة منها.

ودعا الى مراجعة التصاميم وبشكل دقيق وسليم لضمان تنفيذ الشبكات والمحطة والأعمال الإنشائية الأخرى وبما يحقق لها الديمومة لخدمة المواطن دونما اخطار أو اضرار تلحق بها او بالبيئة.

وأكد مجلس النواب على الالتزام بمبدأ الشفافية والحيادية عند إعداد وإنزال المناقصات وفقاً للإجراءات القانونية ذات الصلة وبما يحقق المصلحة العامة للمشروع، على ان تتحمل الحكومة عبء سداد هذا القرض وأن لايتم تحميل هذا العبء على المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي في محافظة لحج ويمنح هذا القرض للمؤسسة بهدف رفع أصولها ورأسمالها.

كما اكد على الالتزام ببنود ومكونات توزيع المنحة المقدمة من إدارة التنمية الدولية وعدم استخدام حصيلة هذا القرض في غير الأغراض المخصصة له وتنفيذ المشروع حسب المكونات المعتمدة له وكذا موافاة المجلس بتقارير شهرية عن مستوى التنفيذ، إلى جانب قيام الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بمراجعة وتقييم مستوى التنفيذ الفعلي لهذا المشروع وتقديم تقريرين شاملين للمجلس في منتصف الفترة القانونية لتنفيذ المشروع ونهايتها.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه وسيواصل اعماله صباح اليوم الخميس بمشيئة الله تعالى.

مجلس الوزراء في اجتماعه الاستثنائي أمس برئاسة مجور

مناقشة الأجندة الوطنية لتحفيز النمو الاقتصادي والتنمية للحد من البطالة والتخفيف من الفقر

الأجندة تتضمن إصلاحات إدارية و مالية وفي السلطة المحلية ومكافحة الفساد وتمكين المرأة سياسيا

صنعاء / سبأ :

ناقش مجلس الوزراء في اجتماعه الاستثنائي أمس برئاسة رئيس المجلس على محمد مجور الأجندة الوطنية لإصلاحات المرحلة الثانية 2009 - 2010 م ، والتي تسعى إلى صياغة رؤية وطنية شامله تستجيب لمعطيات الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي،تترجم متطلبات التطوير والتحديث وفق الإمكانيات والموارد المتاحة .

كما تقوم الأجندة على تبني مبادرات واقتراح سياسيات وتدخلات في مختلف المجالات والأبعاد الاقتصادية والإدارية والسياسية والاجتماعية لمعالجة الإشكاليات والتحديات التي تعيق النمو والتطور في تلك المجالات بما يسمح لبلادنا تجاوز تلك التحديات والانتقال إلى مسار النمو السريع والمتوازن القابل للاستدامة في إطار من المشاركة الاجتماعية والسياسية الواسعة والفاعلة .

وتسعى الأجندة إلى تحقيق أربعه أهداف لبلوغ تلك الغايات تتمثل في تحفيز مصادر النمو الاقتصادي والتركيز على تنمية القطاعات الواعدة وتأكيد المساهمة الاستثمارية الواسعة في تلك القطاعات لما من شأنه توفير فرص العمل المتعددة والحد من البطالة والتخفيف من الفقر وكذا تحسين كفاءة وفاعلية الجهاز الإداري الحكومي وتعزيز الشفافية والمساءلة على مستوى السلطتين المركزية والمحلية إلى جانب توسيع فرص المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمؤسسات المجتمع المدني بما في ذلك الدور التنموي للسلطة المحلية في تحقيق التنمية الريفية وأخيرا توسيع مجالات التعاون الإنمائي مع شركاء التنمية الدوليين .

وتشمل الأجندة الوطنية خمسة محاور للإصلاحات هي إصلاحات نظام السلطة المحلية والإصلاح الإداري وتحديث الخدمة المدنية،تعميق الإصلاحات المالية والاقتصادية وتطوير مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال ،مكافحة الفساد وتعزيز المساءلة والشفافية والإصلاحات السياسية وتعزيز التنمية الديمقراطية والتمكين السياسي للمرأة اليمنية ، وركز المحور الأول على مجموعة من السياسات المعززة للإصلاحات في مجال السلطة القضائية فيما يتعلق بتطوير النظام القضائي في الجوانب المؤسسية والتشريعية وأخرى بتعزيز استقلال القضاء ورفع كفاءة وفاعلية المحاكم بأنواعها وتخصصاتها والتسريع بعملية البت في الأحكام.

فيما تضمن المحور الثاني مجموعة الإجراءات الرامية إلى التسريع بتنفيذ مضامين الإستراتيجية الوطنية لتحديث الخدمة المدنية وإعادة الهيكلية والإداري للسلطة المحلية وتوطيد مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية في مختلف المستويات.

وأكد المجلس أهمية تلك السياسات والأهداف التي تضمنتها هذه الأجندة وما اشتملت عليه من برامج وإجراءات عملية لبلوغ الأهداف المنشودة ..مثمنا الجهود المبذولة من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي

وركز المحور الرابع على الإجراءات المعززة للإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي لمكافحة الفساد والحفاظ على المال العام .وتضمن المحور الخامس متطلبات توسيع المشاركة السياسية وتطوير البنية التحتية والمؤسسية للجنة العليا للانتخابات وآليات عملها بما يعزز شفافيتها ونزاهتها إلى جانب تعزيز كل من الحقوق والحريات والدور التنموي والاستقلال المالي والمعلومات المالي والمحاسبي وتطويره ليشمل المعلومات الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن إنشاء مؤسسة مالية متخصصة لتمويل الصادرات السلعية والخدمية وغيرها.

وأكد على جميع الوزراء مراجعة التقرير تمهيدا لمناقشته من قبل المجلس في غضون الأسبوعين القادمين .وأشتمل التقرير على تقييم أداء قطاع المالية العامة التقييمي للمراجعة نصف المرحلية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر 2006 - 2010 المعدة من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي .

وأطلع المجلس على التقرير لإعداد هذه الأجندة.

ووجه جميع الوزارات بالمراجعة كل فيما يخصها وتقديم الملاحظات على مضامين الأجندة خلال أسبوعين للمناقشة من قبل المجلس واتخاذ القرار المناسب.

واتجاهاته والقطاع النقدي الخارجي وآلية مراجعة الإطار والسياسات الاقتصادية الكلية إضافة إلى مراجعة أهداف الخطة على مستوى القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية وتنمية الموارد البشرية وشبكة الأمان والحماية الاجتماعية إلى غير ذلك من القطاعات المرتبطة بالبرنامج الاستثماري للخطة وعملية التمويل والإجراءات المتخذة لحشد الموارد وتضييق الفجوة التمويلية في هذا البرنامج .

وناقش المجلس تقرير وزارة التخطيط والتعاون الدولي عن وضع اليمن في التقارير الدولية في مجالات تقييم الأداء المؤسسي والسياسات وبيئة أداء الأعمال،والحرية الاقتصادية،مدركات الفساد،مؤشرات صندوق تحدي الألفية والتنمية البشرية والنوع الاجتماعي،ومؤشرات الحكم الرشيد وذلك في اتجاه تعزيز المؤشرات الإيجابية والاستمرار في الإجراءات الإصلاحية التي ساهمت في تحقيق تلك النتائج الطيبة والعمل في نفس الوقت على تحديد الإجراءات والسياسات في إطار أجندة الإصلاحات الوطنية للخروج من دائرة المؤشرات السلبية الواردة في بعض تلك التقارير مع الأخذ بعين الاعتبار التواصل مع الجهات الدولية التي أعدت هذه التقارير لتصحيح بعض المؤشرات الواردة فيها والتي تم الاعتماد في إعدادها على مصادر غير دقيقة.

ونوه المجلس إلى التحسن الكبير الذي حققته اليمن في تقرير بيئة أداء الأعمال الدولي حيث احتلت اليمن المركز 98 في عام 2009 من بين 181 دولة مقارنة بالمرتبة 123 في تقرير 2008 فضلا عن خروج اليمن في تقرير التنمية البشرية 2008 من دائرة الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة إلى دائرة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة ،عدا عن تحقيق نتائج أفضل في مجال مكافحة الفساد ومجال سيادة القانون ونوعية التنظيم والضبط.

تعزيز إصلاحات السلطة القضائية ورفع كفاءة المحاكم والتسريع بعملية البت في الأحكام

في حفل استقبال رئيس البحث الجنائي لمطار عدن الدولي

قيران : نطالب الجميع بخلق مناخات مناسبة في الخدمة المقدمة للمسافرين

عبدالله قيران

عدن / اديب الجيلاني :

نظمت الإدارة العامة لمطار عدن الدولي صباح أمس الأربعاء حفل استقبال للأخ العقيد ركن حسن العمري رئيس قسم البحث الجنائي الجديد في المطار وتوديع للأخ المقدم عبدالناصر العيدروس رئيس القسم السابق.

وفي الحفل الذي أستهله الأخ العميد ركن عبدالله قيران مدير أمن محافظة عدن بكلمة رحب فيها بالحاضرين قال: (دعونا نستغل هذه المناسبة للحديث أيضاً عن أمن المطار ، فالمناسبة تستدعي فعلاً القول أن علينا عبئاً كبيراً تجاه الواجب الملقى على كاهلنا).

كما أشار الأخ مدير الأمن في كلمته بدور رجال الأمن في الحفاظ على النظام الذي اعتبر الحديث عنه حديثاً عن السكينة العامة ، وطالب بضرورة سعي الجميع لخلق مناخات مناسبة في الخدمة المقدمة بالمطار للمسافرين من خلال التميز بالجودة، ونوه بضرورة تفكير رجال الأمن بطريقة سليمة لحل المشاكل البسيطة التي قد تواجههم مع التحلي بالمظهر الجيد والسلوك الحسن والقويم وبما يترك الانطباع الجيد ويعطي الزائر الصورة المشرفة عن بلادنا.

من جانبه ألقى الأخ/ ناجي السهمي نائب مدير عام مطار عدن الدولي كلمة عبر فنها عن عميق سعادته بإقامة الفعالية التي أعتبرها ثمرة لتكريم بعض المبرزين والمتميزين خلالها.

واختتم الأخ السهمي كلمته متمنياً بأن يكون رئيس قسم البحث الجديد خير خلف لخير سلف مؤكداً ضرورة تكاتف الجهود لأن نجاح مطار عدن الدولي في تقديم خدماته يعتبر نجاحاً للجميع .

حضر الفعالية كل من اللواء ناصر منصور هادي وكيل الأمن السياسي عدن / لحج / أبين والأخ سالم التميمي مدير عام مطار عدن الدولي والعقيد سعيد الصلاحي مدير أمن المطار وعدد من ممثلي الجهات الأمنية المختلفة في المحافظة والعاملة في المطار.